علي عبد الله الحميدي

اليوم المهني من جهة وإحالة للتقاعد جماعية لقطريين من جهة أخرى (1)

في الوقت الذي تقوم فيه مؤسسات يمكن أن نطلق عليها مؤسسات إحياء قدرات وتنمية ثروات المجتمع مثل مؤسسة قطر لتنمية المجتمع، جامعة قطر، والهيئة العامة للبترول بالعمل المتواصل سنة بعد سنة على تجديد وتحديث إخراج اليوم المهني في شكل "منصة لقاء" للباحثين عن العمل من القطريين والجهات الموظفة.

وفي الوقت الذي يصدر فيه قانون الموارد البشرية الجديد ليحقق شيئاً من الاستقرار الوظيفي للموظف القطري، وفي الوقت الذي تعمل إدارة تنمية الموارد البشرية القطرية على سن الإجراءات لتوطين الوظائف وإيجاد فرص عمل للمواطن القطري وربطه بدائرة الاقتصاد بدلاً من دوائر الضياع.

وفي الوقت الذي يعلن فيه سعادة الدكتور إبراهيم الإبراهيم الأمين العام للتخطيط التنموي أنهم على وشك الانتهاء من تخصيص مكتب للتخطيط التنموي في مجلس الوزراء الموقر.

وتنقل الصحافة عن سعادة الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني مدير عام الأمانة العامة للتخطيط التنموي أن التخطيط التنموي يسعى لبناء قدرات القيادات القطرية.

وفي الوقت الذي يستقبل فيه "وطني الحبيب" وبشكل يومي العديد من مكالمات القطريين الذي يذوبون ألماً وحسرة تحت وطأة البند المركزي والتقاعد المبكر، ويقوم طاقم البرنامج بكل عناصره الإذاعية والفنية إيماناً منه برسالته الإعلامية النزيهة لتوصيل صوت المواطن إلى المسؤول المعني بالأمر والتوجه إلى وزارة العمل للربط المباشر بين المواطن الباحث عن عمل والمسؤولين في إدارة تنمية الموارد البشرية القطرية للتلاقي في جو ديمقراطي يجسد المسؤولية المشتركة بين الإعلام والوزارات الحكومية في خدمة المواطن ويعزز الثقة في حرية الإعلام الهادف ويضع المسؤول القطري الحكومي في مواجهة علنية صريحة وصادقة مع هموم مجتمعة كحق أراده وصانه لنا الدستور القطري.

وفي الوقت الذي تقوم فيه جريدة الشرق الموقرة بتحمل مسؤولية نشر كتابات المهتمين بالشأن العام القطري ومنهم على شاكلتي من المختصين في مجال الموارد البشرية القطرية وسوء عملية إدارة التقطير، إيماناً من جريدة الشرق الموقرة بدورها في إبراز الشأن العام القطري وأن قضية الموارد البشرية قضية وطنية استراتيجية ومصيرية من الجانب المجتمعي والاقتصادي بل الأمن القومي تستحق إلقاء الضوء عليها وتوسعة دائرة النقاش فيها.

وقبل ذلك كله ومنذ تولي معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء الموقر وزير الخارجية رئاسة مجلس الوزراء الموقر قام بتوجيه عدد من القرارات المعنية بتوقيف الإحالة إلى البند المركزي وإعادة توظيف القطريين المحالين إلى البند المركزي.

وقيام مجلس الشورى الموقر بتقديم التوصيات تلو التوصيات بشأن جوانب متعددة تخص نظام التقاعد بما فيها منح مدة سنتين مهلة منذ تاريخ اخطار الموظف قبل إحالته إلى صندوق التقاعد وإتاحة الحق لتوظيف المتقاعدين للعمل لدى جهات أخرى وأكثر من ذلك.

إنني أفهم من ذلك كله أن هذه المنظومة الحكومية التشريعية والتنفيذية والمؤسسات المدنية الإعلامية والصحفية:

تعمل بواعز الرؤية الشمولية لقائد هذه الدولة.

تعمل بروح المسؤولية القومية التي تتبناها الحكومة الرشيدة.

تعمل بمسوغات الدستور القطري الذي أقر بحق المواطن القطري في العيش الكريم وحق مسؤولية المشاركة في بناء وطنه بفكره وجهده وإنسانيته ومثله العليا المستمدة من دين يأمر بالعلم والعمل الشريف وحفظ كرامة الإنسان في كل جوانب الحياة بما في ذلك حقه في صيانة كرامته، حقه في تحقيق وطنيته من خلال خدمة بلده.

ولكن الذي لا أفهمه أبداً، وفي خضم ذلك كله تقوم إحدى الجهات الموظفة الكبرى في الدولة بإرسال رسائل نصية لمجموعة كبيرة من موظفيها القطريين من مديرين وكبار موظفين وموظفي الإدارة الوسطى تخطرهم بأنه قد تقرر إحالتهم إلى التقاعد وتتشرف بدعوتهم لحضور اجتماع صباح كذا (قبل يومين من تاريخ إحالتهم إلى التقاعد) للرد على استفساراتهم بهذا الشأن، كما استلم البعض منهم ما لا يقل عن ثلاث رسائل إلكترونية مكررة (على عناوين الإيميل الخاصة بهم) تخطر كل منهم بأنه وللأسف قد تقرر إنهاء خدمته وعليه أن يتصل بالموارد البشرية وإعطاء التفاصيل الخاصة بحساب بنكه في بلده الأصلي ليتم تحويل مخصصاته إلخ.

وأقول لهذه الجهة لماذا كل هذا الحرص الشديد والتفاني في السرعة والتأكد من توصيل خبر مهين، وأي بلد أصلي ولماذا باللغة الانجليزية والمخاطبون هم قطريون؟

وعندما اتصل البعض من الذين استلموا هذه الرسائل للاستفسار عن ماهية الخبر كان الجواب نحن استخدمنا معكم أسلوب التقاعد الرحيم (وأعتقد أن هذا الرد مبني على مثال الموت الرحيم الذي يتبع في بعض الدول بالنسبة للمرضى المسنين المصابين بمرض مزمن).

تستحضرني في هذه المناسبة كلمة سمو الأمير - حفظه الله - في ظرف مشابه من الغرابة "حسبي الله ونعم الوكيل".

نعم حسبي الله ونعم الوكيل على من تسبب في هدر ما استثمر من مال ووقت في تعليم وتدريب هذه الكوادر.

نعم حسبي الله ونعم الوكيل على من يدوس على كرامة المواطن القطري برسالة نصية وإلكترونية غير عابئ بما ستتركه من مرارة وإحساس بالضيم والمهانة بعد مشوار مشرف لخدمة طويلة.

نعم حسبي الله ونعم الوكيل على من يوظف بَعد قانون المؤسسات عن طائلة قانون الدولة الخاص بالعمل والموارد البشرية في تنفيذ قرارات غير مسؤولة في حق ثروة الوطن الأساسية "المواطن القطري".

نعم حسبي الله ونعم الوكيل على من يتسبب في خلق شقاق بين المواطن ومؤسسات الدولة وغضب تجاهها على إزاحته بركله بالأرجل وتنصيب الأجنبي بدلاً منه معززاً ببدلات وعلاوات والعيش في فنادق خمس نجوم والسفر في الدرجة الأولى، تأمين علاج خاص لجميع أفراد العائلة وتعليم خاص للأبناء وبشكل عام اسلوب عيش يعجز أن يوفره بلده الأصلي لمسؤولين كبار وظيفياً لديه.

نعم حسبي الله ونعم الوكيل على كل من تسبب في أن يكون المواطن القطري غريباً في وطنه يستجدي رضا وموافقة الأجنبي في الوظيفة وسبل العيش.

هناك عدد من النقاط سوف أقوم بسردها في مقالات تكميلية لهذا المقال بشأن الأمور التالية:

أسباب وظروف إحالة هؤلاء الموظفين القطريين إلى التقاعد بما في ذلك أعمارهم، ومراكزهم الوظيفية التي لاتزال قائمة ضمن الهيكل الإداري ولاتزال شاغرة أو يقوم بها أجانب بالوكالة.

آثار استخدام تقنية الرسائل النصية في توصيل رسالة مثل إنهاء الخدمة بكل ما تعنيه من إسفاف واستخفاف لثروة قطر الأساسية "الإنسان القطري".

التعدي والتجاوز على قانون التقاعد وشروطه.

التعدي على حقوق المواطن القطري التي أقرها الدستور القطري، وذلك من قبل المؤسسات التي لديها لوائحها الخاصة بالموارد البشرية، وكأنما قانون الدولة لا يعنيها إلا فيما يخدم مصالحها.

واجب ودور هيئة المعاشات والتقاعد ليس فقط في جمع الاشتراكات بل ضرورة التحقيق في بعض طلبات الإحالة إلى التقاعد ومدى مطابقتها لقانون التقاعد.

- مسؤولية هيئة المعاشات والتقاعد في إجهاض عمليات احباط سياسات الدولة في مجال تنمية الموارد البشرية القطرية نتيجة للتصرفات غير المسؤولة من قبل بعض الشركات والمؤسسات.

- ضرورة مساءلة الشركات والمؤسسات التي تعبث بمصالح ومقدرات الوطن من الموارد البشرية دون أي اعتبار للوقت والجهد الذي استثمرته الدولة في إعداد الأجيال التي تقوم هذه المؤسسات بإحالتها من قوة منتجة إلى عبء على الدخل القومي للدولة.

- ربحية المال من جهة وخسارة الكوادر القطرية بالنسبة لشركات تحمل اسم قطر والقيمة الحقيقية لهذه الربحية بحجم ما يخسره الاقتصاد القطري لمصلحة توظيف الأجانب في هذه الشركات.

استشاري موارد بشرية
alhumaidi@almaras.com